

## التحويلات السياسية وتداعياتها على الامن المجتمعي في العراق بعد عام 2003

م.د هالة علي عباس

التخصص العام: دكتوراه علم الاجتماع

التخصص الدقيق: دكتوراه علم الاجتماع السياسي

جامعة واسط/ كلية الآداب/ قسم الاجتماع

العنوان البريدي: [halaali@uowasit.edu.iq](mailto:halaali@uowasit.edu.iq)

### ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث تحليل تأثير التحويلات السياسية وتداعياتها على الامن المجتمعي في العراق، عن طريق تحليل مؤشرات التحول السياسي، ومعرفة مقومات وابعاد الامن المجتمعي، فضلاً عن التحديات التي تواجه الامن المجتمعي في العراق، وقد استند البحث الى المنهج التحليلي لبيان اثر التحويلات السياسية وتداعياتها على الامن المجتمعي. وتهدف الى التعرف على مؤشرات التحول السياسي بعد عام 2003 في العراق، وتسليط الضوء على مقومات الامن المجتمعي، ومعرفة ابعاد الامن المجتمعي، وتحليل تحديات الامن المجتمعي في العراق. استعان البحث بأدوات تحليلية لتفسير اثر التحويلات السياسية وتداعياتها على الامن المجتمعي. داخل المجتمع بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات النوعية المتعلقة بالبحث ويوصي البحث من الضروري إجراء إصلاحات دستورية مدروسة أي مراجعة بعض مواد دستور عام 2005 بما يحقق توازناً أوضح بين السلطات ويحد من الأزمات المتكررة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، خاصة مع إقليم كردستان، وإصلاح النظام الانتخابي وتطوير قوانين الانتخابات لضمان تمثيل عادل، وتقليل تأثير المال السياسي، وتعزيز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية، وكذلك تقليص المحاصصة السياسية تدريجياً والانتقال من مبدأ التوازن الطائفي إلى مبدأ الكفاءة والمواطنة في اختيار القيادات الإدارية والسياسية، فضلاً عن تعزيز استقلال القضاء ودعم السلطة القضائية مادياً وقانونياً لضمان حياديتها في مكافحة الفساد وحسم النزاعات السياسية.

الكلمات المفتاحية: التحول السياسي، الامن، الامن المجتمعي، المجتمع

## Political Transformations and Their Repercussions on Community Security in Iraq After 2003

Dr. Hala Ali Abbas

General Specialization: PhD in Sociology

Specific Specialization: PhD in Political Sociology

University of Wasit/College of Arts/Department of Sociology

Email Address: [halaali@uowasit.edu.iq](mailto:halaali@uowasit.edu.iq).

### Study Abstract

This research analyzes the impact of political transformations and their repercussions on community security in Iraq. It does so by analyzing indicators of political transformation, identifying the components and dimensions of community security, and examining the challenges facing community security in Iraq. The research employs an analytical approach to demonstrate the impact of political transformations and their repercussions on community security. The research aims to identify indicators of political transformation in Iraq after 2003, highlight the

components of community security, understand its dimensions, and analyze the challenges to community security in Iraq. The research utilizes analytical tools to interpret the impact of political transformations and their repercussions on community security. Within society, relying on a descriptive-analytical approach to analyze the qualitative data related to the research, the study recommends the necessity of conducting well-considered constitutional reforms. This includes reviewing certain articles of the 2005 Constitution to achieve a clearer balance of power and reduce recurring crises between the federal government and the regions, particularly with the Kurdistan Region. It also recommends reforming the electoral system and developing election laws to ensure fair representation, reduce the influence of political money, and enhance citizens' trust in the democratic process. Furthermore, it suggests gradually reducing political quotas and shifting from the principle of sectarian balance to the principle of competence and citizenship in selecting administrative and political leaders. Finally, it recommends strengthening the independence of the judiciary and providing it with material and legal support to guarantee its impartiality in combating corruption and resolving political disputes.

**Keywords:**(Political Transition ,Security ,Community Security, Society )

المحور الأول: المدخل التأسيسي

أولاً: مشكلة البحث

ان دراسة التحولات السياسية وتداعياتها على الامن المجتمعي تنطوي على مفارقات عدة اذا ما تم الاخذ بنظر الاعتبار مؤشرات التحول السياسي ومقومات الامن المجتمعي وابعاد الامن المجتمعي والتحديات التي تواجه الامن المجتمعي في العراق بعد العام 2003. وقد شهد العراق تحولات سياسية عميقة غيرت شكل النظام السياسي وبنية الدولة والمجتمع، فقد أدى سقوط النظام السابق إلى الانتقال نحو نظام سياسي جديد قائم على التعددية الحزبية والانتخابات والدستور الجديد، وهو ما فتح المجال أمام مشاركة سياسية أوسع، لكنه في الوقت نفسه أوجد تحديات كبيرة أثرت في الاستقرار والأمن المجتمعي، ففي مرحلة ما بعد 2003 برزت مجموعة من التحولات المهمة، من أبرزها إعادة بناء مؤسسات الدولة، وصياغة الدستور الدائم عام 2005، وظهور قوى وأحزاب سياسية متعددة تمثل اتجاهات مختلفة داخل المجتمع، كما شهدت البلاد تداولاً نسبياً للسلطة عبر الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومات المتعاقبة. إلا أن هذه التحولات رافقها قدر من التنافس والصراع السياسي، إضافة إلى الانقسامات الاجتماعية والطائفية التي أثرت في طبيعة العلاقات داخل المجتمع.

أدت الظروف السياسية والأمنية في تلك المرحلة إلى ظهور تحديات أمنية كبيرة، مثل انتشار الجماعات المسلحة وأعمال العنف وعدم الاستقرار في بعض الفترات. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الأمن المجتمعي من خلال تراجع الشعور بالأمان لدى المواطنين، وازدياد النزوح الداخلي، وتأثر العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في العديد من المناطق، ومع مرور الوقت حاولت الحكومات المتعاقبة في العراق تعزيز الاستقرار عبر بناء الأجهزة الأمنية، وإطلاق برامج للمصالحة الوطنية، وتحسين الإدارة المحلية، إضافة إلى دعم المشاركة السياسية، ورغم حدوث

بعض التحسن في فترات معينة، فإن التحديات المرتبطة بالفساد السياسي، وضعف الخدمات، والاحتجاجات الشعبية، والصراعات بين القوى السياسية بقيت عوامل مؤثرة في مستوى الأمن المجتمعي، ومن هذا المنطلق، تتجلى مشكلة البحث في السعي إلى فهم تداعيات التحول السياسي على الامن المجتمعي في العراق، والكشف عن حدود هذا التأثير وابعاده، من خلال تحليل مؤشرات التحول السياسي، وتداعياته على الامن المجتمعي بعد العام 2003. كما تسعى الدراسة إلى استكشاف مقومات الامن المجتمعي وابعاده. وينطلق البحث من عدة تساؤلات؟

- ١- ما المقصود بالتحول السياسي
- ٢- ما هي مؤشرات التحول السياسي
- ٣- ما هي مقومات وابعاد الامن المجتمعي
- ٤- ما التحديات التي تواجه الامن المجتمعي في العراق

### ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في محاولة لتسليط الضوء على طبيعة التحولات السياسية وتداعياتها على الامن المجتمعي في العراق بعد عام 2003، ومعرفة ابعاده وانماطه فضلاً عن مجموعة من الاعتبارات العلمية والتي يعد من أهمها ما يلي:

- ١- تستمد الدراسة الحالية أهميتها العلمية والاجتماعية من مؤشرات التحول السياسي وتأثيره على الامن المجتمعي في العراق، مما يتطلب تفسيراً علمياً يتعمق في الاسباب.
- ٢- تضيف هذه الدراسة أهميتها من كون هناك أدوات مختلفة تستخدم في عملية التحول السياسي مما يتطلب التناول العلمي للدراسة بالبحث والتحليل.
- ٣- هناك اعتبارات عملية بالاعتماد على التقارير المحلية والدولية لا تخلو من أهمية، تتمثل في جعل نتائج الدراسة قابلة للتطبيق مبتعدة قدر الامكان عن الترف العلمي والتفكير النظري، ذلك أن دراسة من هذا النوع لن تكون لها قيمة مالم تدفع القائمين على صنع القرار ووضع السياسات ومنفذها إلى مزيد من العمل بصورة جديّة وحرص كبير في مواجهة هذا الموضوع من خلال وضع استراتيجية.

### ثالثاً: اهداف البحث

- ١- التعرف على مؤشرات التحول السياسي بعد علم 2003 في العراق.
- ٢- تسليط الضوء على مقومات الامن المجتمعي في العراق.
- ٣- معرفة ابعاد الامن المجتمعي في العراق
- ٤- تحليل تحديات الامن المجتمعي في العراق.

### المحور الثاني: قراءة مفاهيمية :

تمهيد:

أن تحديد المفاهيم والمصطلحات تعد خطوة منهجية هامة في البحث العلمي فكلما كانت المفاهيم واضحة ودقيقة جامعة لكل جوانب الموضوع، تمكن الباحث من عدم الوقوع في التناقض وخطه بين المفاهيم، كما سهل ذلك على القارئ فهم مشكلة البحث وما تثيره من تساؤلات او ما تطرحه من فروض، وتمكن بذلك من السير مع الباحث او الباحثة في اتجاه واحد دون اي تأويل للمفاهيم، أو هي عبارة عن مكونات ومركبات عقلية لوجهة نظر معينة تركز على جوانب معينة

لظواهر، بتجاهل جوانب أخرى، وتلافياً للغموض الذي قد يلحق بالبحث وإزالته في حالة وجوده، سنستعرض في المحور أهم مفاهيم البحث ذات الصلة وهي:-  
( التحول السياسي، الامن، الامن المجتمعي، المجتمع)، وهي كالآتي

#### ١- التحول السياسي:

يعني الانتقال من موضع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى آخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب، كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة مما يفتح المجال أمام كل الاحتمالات (الأسود، 2003، ص46)  
عملياً يعرف التحول السياسي تركيز هذه المجموعة على الطريقة أو الكيفية التي تتم من خلالها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثروة سياسية بيضاء، والثورة البيضاء هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال أحداث انقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية، وهو عملية محكومة من أعلى من خلال زيادة مساهمة الحريات المسموح بها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وتخفيف حدة الرقابة على الصحف، وإجراء حرة نزيهة لبعض القيادات، وتتضمن تنازلات مختارة من قبل النخبة الحاكمة أو القيادة السياسية لكن مع الإبقاء على السمات العامة للنظام السلطوي على حالها، كما أن الفئة الحاكمة تستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحتة، وتعيد سيطرتها من جديد (الطيب، 2007، ص63)

#### 2 - الامن:

الامن لغة: جاء في لسان العرب أن الأمن هو : الأمان والأمانة بمعنى، وقد أمنت فأنا أمن وأملك غيري من الأمان والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق ضده التكذيب، يقال أمن به قومٌ وكذب به قوم فأما أمنتُه المتعدي فهو ضدُّ أخفته، والأمنة جمع أمين وهو الحافظ، ورجل أمنة: إذا كان يطمئن إلى كل واحد ويثق بكل أحد وكذلك الأمنة والمأمّن موضع الأمن والأمن المستجير ليأمن على نفسه.

أما اصطلاحاً ، يعود استخدامه إلى نهاية الحرب العالمية الثانية في الأدبيات الداعية إلى تحقيق الأمن وتجنب الحرب، والأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعنى : حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية " ، لذلك فقد تأسست وزارات الأمن القومي في معظم البلاد وقصر اهتمامها بحالة اللا أمن الناتجة عن التهديد العسكري، وعاش العالم مرحلة سباق التسلح بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل البيولوجية والكيميائية والذرية كجزء من سياسات الدول الكبرى لإظهار هيمنتها وقوتها، وأن " الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد. مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل "، وهو ما قال به وزير الخارجية الأمريكي " أدوارد ستانتينوس الذي حدد هوية المكونين الجوهرين للأمن البشرى اللازم لتحقيق السلام في ، الجبهة الأمنية التي لا تكون إلا بالتححرر من الخوف والجبهة الاقتصادية والاجتماعية حيث يعنى التحرر من العوز. ( الاسرج، 2018، ص3)

#### ٤- الامن المجتمعي

تتجسد أبعاد الأمن المجتمعي في ضوء المفهوم الشامل للأمن وتحقيق حياة مستقرة ومتوازنة من خلال ظروف مناسبة تهيء لها كالبعد السياسي والمحافظة على الكيان السياسي للدولة وحماية

المصالح العليا، واحترام الثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، والبعد الاقتصادي الساعي إلى توفير وتلبية الاحتياجات الأساسية لحياة كريمة، ورفع مستوى الخدمات وتحسين المستوى المعيشي، وخلق فرص العمل، والبعد الاجتماعي الذي يعمل على توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء والعمل على زيادة قدرة مؤسسات التوجيه الوطني لبث الروح المعنوية، واحترام إنجازات الوطن وتراثه الذي يمثل هويته وانتماءه الحضاري، والبعد المعنوي "الاعتقادي لماله من دور في توحيد الأمة مع احترام الفكر والإبداع والحفاظ على العادات والتقاليد الحميدة الموروثة والقيم التي استقرت في الوجدان الجمعي، والبعد البيئي المتمثل في حماية البيئة من الأخطار التي تهددها كالتلوث بأنواعه البري والبحري والهوائي مكافحة كل أشكاله. (وناسي، 2021، ص21)

إن مفهوم الأمن ربما يتطابق مع مفهوم الرفاهية وغياب الحاجة المادية، وقد استخدمه علماء الاجتماع والاقتصاديون والمخططون بمعنى الرفاهية، ومن ثم فإن الأمن الاجتماعي مفهوم يشير إلى الحماية ضد المخاطر والطوارئ الاجتماعية والتحرر من القلق المتعلق بتلك المخاطر أو الخطوات التي تتخذ لحماية السكان من تلك المخاطر، وذكر عالم الاجتماع كارل مانهايم إن اللا أمن الجمعي هو أحد الأسباب الأساسية لحالة الألتكامل المفاجئ التي تصيب الاتجاهات المؤسسة أو المينة اجتماعياً، والذي يؤدي إلى الحلال جزئي أو كلي وتأسيساً على ما تقدم يمكن ربط مفهوم الأمن المجتمعي بحالات الاضطراب والقلق التي تتجاوز حدود الفرد فهي تمثل حالة تمزق وانهايار في نظام العيش من ناحية وأنه من ناحية أخرى علامة تهيؤ مستجد واستعداد لضروب وأنواع جديدة من السلوك الجمعي. ويرتبط مفهوم الأمن المجتمعي بسلامة الفرد في المجتمع فهو يقوم كل شيء على مبدأ التربية الأخلاقية للفرد وتعزيز الضمير عنده بكل مستلزمات الدفاع الذاتي من فعل السوء (المدني، 2011، ص.120) ويرتبط أيضاً بإشباع الحاجات الإنسانية، وقد ظهر في فترة أوائل السبعينات من الألفية الماضية عندما سادت مفاهيم التنمية وأصبحت معظم الدول التي نالت استقلالها من الاستعمار تسعى لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية، مما استلزم مفهوماً جديداً للأمن يشمل كل الظواهر والتطورات الجديدة، فقد جاء في تعريف لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة أن الأمن يعني حماية أساسيات البقاء بطريقة ترقى من حقوق وحرريات الإنسان والتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي على كل المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. (Bayart, 1986, p377)، ويشير الأمن المجتمعي الطمأنينة المقابلة للخوف والفرع والروع في عالم الفرد والجماعة، وفي الحواضر ومواطن العمران، وفي السبل والطرق، وفي العلاقات والمعاملات، وفي الدنيا والآخره جميعاً (الابراهيمى، 2018، ص238)

### 3 - المجتمع:

ولد مفهوم المجتمع في الأوساط الغربية من قبل الفيلسوف والمفكر أرسطو الذي استخدم المصطلح لأول مرة من أجل الدعوة لتشكيل مجتمع سياسي يحقق العدالة لاحقاً، أصبح مفهوم المجتمع المدني مرتبطاً بالديمقراطية خاصة بعد تراجع الكتلة الاشتراكية وتقدم الكتلة الغربية. ونظراً للطبيعة الديناميكية لهذا المفهوم، زاد تناول الأكاديمي للمجتمع المدني بشكل ملحوظ مما أدى إلى الوفرة في الدراسات والمؤلفات الأكاديمية وجذب انتباه الباحثون بشكل أكبر حول هذا المفهوم في صور مسميات مختلفة. ويعكس هذا الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني أهميته في تفسير ليس فقط العلاقات بين الدولة والمجتمع على المستوى القومي ولكن أن ازدياد الاهتمام بمفهوم المجتمع

المدني مرتبط بزيادة تأثير قطاع المجتمع المدني في الحياة الاجتماعية والسياسية العالمية. (المدني، 2013، ص391)

قدم ابن خلدون - السابق لعلماء الغرب في نظريات علم الاجتماع - نظريات هامة في مجال سوسولوجيا المعرفة، ففي العصر الذي انتهى بالنهضة وظهور الأفكار في تجسيد المعرفة على أرض الواقع كان ابن خلدون أبرز من تناول المسألة، حيث اعتمد التجربة والمنهج العلمي مولياً اهتمامه في موضوع الحضارة - بالعوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية أيضاً. (مجموعة باحثين، 2011، ص403)

ان تعريف المجتمع في اللغة هو مصطلح مشتق من الفعل جمع، وهي عكس كلمة فرق، كما أنها مشتقة على وزن مفتعل، وتعني مكان الاجتماع، والمعنى الذي يقصد بهذه الكلمة هو جماعة من الناس، وهذا رد على من يعتقد أنها كلمة خاطئة ويقول إنه ينبغي استخدام كلمة جماعة بدلاً منها، ويُسمى العلم الذي يعنى بدراسة المجتمع من جميع نواحيه بعلم الاجتماع والمجتمع لغة كما جاء في معجم المعاني الجامع هو عبارة عن فئة من الناس تشكل مجموعة تعتمد على بعضها البعض، يعيشون مع بعضهم، وتربطهم روابط ومصالح مشتركة وتحكمهم عادات وتقاليد وقوانين واحدة. (موقع انترنت، <https://mawdoo3.com>)

### المحور الثالث: التحولات السياسية والامن المجتمعي ابعاد ومساقات

#### أولاً: مؤشرات التحول السياسي بعد عام 2003

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية عميقة غيرت شكل الدولة ونظام الحكم بصورة جذرية. فقد أدى سقوط النظام بعد عام 2003 إلى فتح مرحلة جديدة من إعادة بناء النظام السياسي على أسس مختلفة عن المرحلة السابقة. لم يكن التغيير مجرد انتقال للسلطة، بل شمل إعادة صياغة الدستور، وبناء مؤسسات جديدة، وظهور قوى سياسية متعددة، بالإضافة إلى تغيير طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وارتبطت هذه التحولات بعوامل داخلية وخارجية عديدة، منها صعود القوى السياسية الجديدة، والتغيرات الاجتماعية، والتحديات الأمنية. كما أن المجتمع العراقي دخل مرحلة جديدة من التفاعل السياسي والمشاركة العامة، سواء عبر الانتخابات أو الاحتجاجات الشعبية، فمن الأساسيات المفترضة للنظم السياسية بعامه، وجوب امتلاكها لأدوات تضمن لها التكيف مع المواقف الطارئة، وتمكنها من إيجاد الحلول الناجعة لمواجهة تلك المواقف، وتمنح الأنظمة القدرة على الاستمرار، ومنع أي تداعيات من إرباك النظام وفواعله الرئيسيين. ومن بديهيات النظم أن الأعراف السياسية والدساتير والقوانين النافذة والهياكل المؤسساتية والسلطات هي الكوابح الرئيسية لمنع تصدع النظام، حينما تغيب العقلانية والرشد عن تأسيس القواعد المنشئة لمرحلة الانتقال الديمقراطي، فإن ذلك سيقود بالضرورة إلى العجز عن بناء نظام ديمقراطي مستدام. بمعنى أن تعثر المرحلة الانتقالية سوف يهدد أي تجربة ديمقراطية ناشئة ويحكم على مصيرها بالفشل. (العادلي، 2004، ص50)

اتسمت الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003 بشمولية (دينية، مذهبية، قومية) تنافسية، وفي بعض الأحيان تكون إقصائية، حكمت النظام السياسي، وبدلاً من تحقيق وعود بناء نظام ديمقراطي يضمن التداول السلمي للسلطة، ويحمي الحقوق، ويرسخ دولة المواطن، ظهر استبداد الأحزاب الدينية كواحد من أخطر أنواع الاستبداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تاريخ العراق المعاصر. هكذا تجاهل النظام السياسي الشمولي مفهوم حيادية المؤسسات في الأنظمة الديمقراطية،

حيث تكون الدولة محايدة بين جميع الطبقات، والأديان، والمذاهب، والأعراق، والقوميات، والثقافات، والعشائر، وعدم التدخل في شؤون الأحزاب السياسية، وضمان العدالة في المشاركة وفي الحق باختيار الاتجاهات السياسية والفكرية ضمن دولة مدنية ديمقراطية، وهناك تباين وتناقض بين الفاعلين السياسيين في الرؤى تجاه بناء الدولة، وما تم وضعه من إطار دستوري لبناء الدولة العراقية لم يسهم في حل المعضلة، بل زاد في تعقيد ما موجود، كونه أوجد معضلات أخرى متعلقة بعضها بعدم بيان معالم الهوية العراقية وطبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات الثلاث، ليشخص ذلك ضياع الدولة بين أتون نصوص دستورية لا رابط بينها في الغالب، بل كانت اقتطاعات غير موفقة وضعت إما على عجل أو عن قصد أو عن عدم دراية بدور الدستور ومكانته في حياة الدول والشعوب، لم تعد الدولة لدى العديد من المفكرين والمحللين في مجال العلاقات الدولية، تشكّل العامل الأوحيد والأهم في فهم صراعات الشرق الأوسط، ليصبح منظور الجماعات السياسية المنقسمة على أسس عرقية أو طائفية قاعدة لفهمها وتفسيرها. ويعد العراق من الدول التي تعيش هذه المعضلة التي تفاقمت مع الاحتلال الأمريكي وما رافقه من تداعيات جعلت هذا البلد يدور في مشاكل وأزمات خطيرة تهدد وحدته الوطنية بالتصدع والانحيار، ولعل أخطر هذه الأزمات تكريس الطائفية إلى الدرجة التي يمكننا أن نقول فيها أن العراق يمر بمرحلة فقدان الهوية الوطنية الجامعة لكل أطراف المجتمع، الأمر الذي أسس لصعود الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية (عتريسي، 2004، ص88)

يمثل التدخل الخارجي في العراق المعضلة الأكبر في عناصر أزمة النظام السياسي، وبات واضحاً الدور والتأثير الكبير للعامل الخارجي في تحقيق التوافقات والتسويات بين أطراف العملية السياسية في العراق، فتفاعلات التغيير وأبعاده قد دفعت دول الجوار إلى الانخراط بشدة في الملف العراقي والاستفادة من إشكاليات ما بعد التغيير، وأعطى التغيير للتدخل الخارجي فرصة كبيرة من أجل تحقيق بعض المكاسب السياسية في ساحة خصبة تسهل أمكانية التوسع الإقليمي على حساب أرض وشعب العراق.

### ثانياً: مقومات الأمن المجتمعي

سيادة القانون يعد القانون مجموعة من القواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم بعضاً، وتوضح سلوك كل فرد داخل الجماعة، وتجعله منسجماً فيها وهذه القواعد تجعل سلوك الفرد متوافقاً ومنسجماً مع أفراد جماعته، ولا يكون فيها اختلال أو انحراف لحماية الفرد بالقدر الذي يتلاءم مع مصلحة الجماعة وتحقيق الحاجات المشتركة لأفراد المجتمع عن طريق بيان الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد ومدى التزامهم بها (مصطفى، 1965، ص17) التكافل الاجتماعي: إن ظاهرة التكافل الاجتماعي من الظواهر الأساسية التي تحقق التماسك الاجتماعي ولما لها من أهمية كبيرة فقد أكدها نبينا الكريم محمد (صل الله عليه واله وسلم)، ونعني بها مساعدة المحتاجين والمعوزين في المجتمع والاطمئنان عليهم والعطف، والمودة لهم ومشاركتهم في أفراحهم وأحزانهم وتقديم العون والخدمة والمال، وقد ساد في المجتمع العراقي ظاهرة التكافل الاجتماعي المبني على أساس التعاون بين أفراد المجتمع وبذلك أن الفرد يبادر بتقديم العون لأخيه قبل أن يطلب حاجته وبهذا يكون الاحسان من الركائز الأساسية للمجتمع (الجازي، 2021، ص81)

مما يزيد من التماسك والاستقرار والوثام لكون أفراد المجتمع يرشد احدهما الآخر، اذ يشعر كل فرد أنه ليس وحده بل هناك الآلاف يعيشون معه على أرض واحدة، وهو محتاج لهم كما هم

محتاجون اليه وأنه جزء مهم من هذا المجتمع سيؤثر سلباً على الجزء الآخر وعليه أن روح المجتمع وامنه قائم على التكافل الاجتماعي، إذ ان الامن الاقتصادي حث الإسلام على العمل وعده وأحباً على القادر عليه، ونظمت الشريعة المعاملات المالية بين الناس، فأحلت البيع وحرمت الرباء وأكل أموال الناس بالباطل، كما حرمت الغش والغبن والتدليس والاحتكار والميسر والمتاجرة بالمحرمات التي تفسد حياة الناس وتضر بهم وأمرت بالسماحة والتيسير على الناس والصدق في المعاملة، كما دعت إلى الوفاء بالعقود وتوثيقها، والإشهاد عليها مما يحفظ الحقوق المالية ويمنع أسباب النزاع، وكذلك: دعت إلى الزكاة والصدقات وإطعام الطعام والهبات والوصايا المالية التي تنفع المجتمع وغيرها من التشريعات التي هدفت إلى تحقيق الأمن والاستقرار، كما دعت إلى توفير فرص العمل للقادرين عليه وعدت ذلك واجباً على الدولة عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية وتنموية تكفل توفير العمل لأكثر عدد من المواطنين فإن لم تستطع تأمينه فيجب أن تؤمن رواتب تسد حاجاتهم فقد بلجا الفقير إلى السرقة أو النهب أو ارتكاب الجرائم لتأمين حاجاته مما يؤدي إلى الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار ونشر الخوف بين الناس وهذا يدل على ارتباط الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إذ أن انتشار هذه الظاهرة في المجتمع تؤثر على جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (القرزويني، -

<https://abu.edu.iq/research/articles/6375>

### ثالثاً: ابعاد الأمن المجتمعي

أشار العالم بوزان الى خمسة أبعاد أساسية للأمن المجتمعي وهي كما موضحة: (العمارات، 2020، ص58)

1- **البعد الاقتصادي:** يختص بالموارد المالية، والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة. وتولي العديد من الدول اهتماماً كبيراً بالشئون الاقتصادية، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وتراجع الاستقطاب الثنائي العسكري والسياسي على مستوى العالم في نهاية القرن العشرين إلى الدرجة التي جعلت من القضايا الاقتصادية مهمة أساسية للنظم ومحوراً لأنشطة أجهزة الاستخبارات العالمية، أما غدت محوراً للصراع فيما بين الدول التي كنا نعتبرها كتلة سياسية واحدة. وتأخذ معاناة الأفراد من جراء عدم تحقق أمنهم الاقتصادي عدة أبعاد، حيث يتضمن عدم الأمن الاقتصادي (الدين، 2011، ص34)

2- **البعد السياسي:** ويختص بالاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. وتثار في إطار البعد الخاص بالجانب السياسي في مفهوم الأمن البشري المسألة الخاصة ولا شك أن قضية حقوق الإنسان السياسية، تعنى باحترام حقوق الإنسان الأساسية والاجتماعية والثقافية من القضايا المثارة على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة، ليس في الدول المتقدمة فقط، وإنما أصبحت هناك انتقادات موجهة للعديد من النظم في الدول النامية، وذلك لعدم اهتمامها بإيلاء الاهتمام الكافي بحقوق الإنسان في ممارساتها وسياساتها، أو تعريف المواطنين بها من خلال المؤسسات المختلفة حيث باتت تلك الممارسات تهدد سمعتها ومكانتها الدولية، وقد أصبحت تلك الانتهاكات تُستغل كمبرر، لعدم تقديم المساعدات لبعض الدول، أو رفض ضمها إلى منظمات دولية، أو إقليمية أنواع من الاستبعاد والعقاب، والاستهجان لأفعالها. (موقع الكتروني، -

( <https://mawdoo3.com> )

3- **البعد الشخصي:** والذي يركز على حماية الإنسان من التعرض للإيذاء والعنف البدني، ومن ثم فإن الأمن الشخصي يعد أكثر أبعاد الأمن أهمية للإنسان، فهو يتعلق بسلامته بشكل مباشر، ومن ضمن التهديدات التي تتعرض لها حياة الإنسان تهديدات من الدولة مثل التعذيب الجسدي.

وفي كثير من المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية أصبحت أرواح البشر أكثر تعرضاً للمخاطر مما كانت عليه في وقت مضى، وبالنسبة للكثيرين يتمثل أكبر مصدر للقلق في الجريمة، لاسيما الجريمة التي تتسم بالعنف.

4- **البعد الصحي:** والذي يركز على توافر الخدمة الصحية بأسعار في متناول وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة، سواء من خلال نظم التأمين الصحي، أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية، والطفيلية، والتي تقتل حوالي 17 مليون شخص سنوياً يمثل سوء التغذية والعيش في بيئة غير سليمة خاصة شرب المياه الملوثة و معاناة سكان العالم جميعاً من التلوث داخل المباني أو في البيئة المحيطة، والسلع. (حسين، 2021، ص15) ودأبت منظمة الصحة العالمية، بداية من القرن الحالي، على دفع فكرة الأمن الصحي العالمي (العام) بحماس. وقد ظهر هذا المفهوم في قراءات منظمة الصحة العالمية (WHA, 2001)، وفي تقارير الأمانة العامة (WHO, 2001) وركز تقرير الصحة على الأمن الصحي العالمي، وقد تضمن بالفعل بعض القضايا خارج القائمة المشتركة لتهديدات الأمن الصحي وفقاً للتعريف الأول. ففي عام 2001م، ربط قرار منظمة الصحة العالمية (رقم 14/54) الأمن الصحي العالمي بالتنبيه بالأوبئة والاستجابة لها باستراتيجية عالمية للوقاية من انتقال الأمراض المعدية عبر الحدود القومية، ودعم هذا القرار مراجعة اللوائح الصحية الدولية، وتم المضي قدماً في ذلك عام 2007م، عندما اختير الأمن الصحي ليكون موضوع يوم الصحة العالمي، وتقرير الصحة العالمي السنوي، المسمى مستقبل أكثر أماناً. أمن الصحة العامة العالمي في القرن الحادي والعشرين»، ولقد عرف هذا التقرير الأمن الصحي العالمي بأنه: الأنشطة والممارسات المطلوبة لتقليل التعرض للأحداث التي تهدد الصحة الجماعية للسكان الذين يعيشون عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية وتعرضهم للخطر. وأكد التقرير ضرورة الامتثال العالمي للوائح الصحة العالمية، التي دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2007م، وذهبت منظمة الصحة العالمية إلى أبعد من ذلك لربط الأمن الصحي بمكافحة الأمراض المعدية، عندما أعادت تسمية مجموعة الأمراض المعدية باسم «الأمن الصحي والبيئة». الخلاصة مما سبق أنه من المهم على كل من صانعي السياسات في العالم العربي والباحثين المهتمين بدراسات الأمن الصحي أن يلتفتوا إلى ضرورة تبني مفهوم للأمن الصحي يجمع بين المقاربتين، أي: مفهوم يأخذ في اعتباره تحرير الإنسان العربي من جميع التهديدات التي تحيط برفاهيته الجسدية الأمن الصحي. (موقع انترنت،

[https://www.perplexity.ai/search/Bu0MZAcdRfS7b1jzCcQCZA?s=m#06ed0c64-](https://www.perplexity.ai/search/Bu0MZAcdRfS7b1jzCcQCZA?s=m#06ed0c64-0703-45f4-bb6f-58f309c40264)

[0703-45f4-bb6f-58f309c40264](https://www.perplexity.ai/search/Bu0MZAcdRfS7b1jzCcQCZA?s=m#06ed0c64-0703-45f4-bb6f-58f309c40264)) والعقلية والاجتماعية، من خلال رعاية صحية متكاملة، تقدم لجميع الأفراد دون تمييز، إضافة إلى العمل مع دول العالم والمنظمات الدولية للحفاظ على أمن الإنسان من تهديدات الكوارث والحوادث والأمراض المعدية، كما أنه من المهم أيضاً تأكيد ضرورة ألا تتخلى الحكومات العربية عن دورها في صياغة سياسات الأمن الصحي في الدول العربية، ومراقبة القطاع الخاص فيما يتصل بالخدمات وصور الرعاية. (أبو دوح، 2021، ص3)

5- **البعد الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

مع ذلك يركز على شعور الفرد بانتمائه للجماعة، والمجتمع، سواء كانت أسرة، أو مجتمع محلي أو منظمة، أو جماعة عنصرية، أو عرقية يمكن أن توفر لأعضائها هوية ثقافية ومجموعة قيم تطمئنهم، وهذه الجماعة توفر المساندة العملية له، إلا أن الأمر لا يمنع وجود هجوم أو تهديد لهذه الجماعة ككل، ومن ثم تهديد الأفراد المنتمين لها وان العديد من الصراعات فيما بين الجماعات على الموارد والفرص أو نتاجا للتعصب و التطرف القومي أو الديني، ومن ثم تكثر تلك الصراعات داخل الدولة الواحدة، أو حتى فيما بين الدول والتي يذهب ضحيتها العديد من السكان، وسيؤثر سلباً على انتماءات الأفراد، وبدون هذا الارتباط بالمجتمع يمكن أن يمثلوا مصدراً لعدم الاستقرار والتوتر وهو ما بدأت تظهر آثاره سواء في الصراعات العرقية داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول، وعدم توفير الأمن المجتمعي يمكن أن يقدم بيئة خصبة لأي أفكار، أو اختراقات للأمن القومي. (البلتاجي، 2016، ص20)

6- **البعد الغذائي:** والذي يركز على أن تكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي والمسألة الخاصة بالغذاء لا تعني مجرد توافر الغذاء في المجتمع، وإنما تتلخص المشكلة الأساسية في توزيع الأغذية، وتوافر القدرة الشرائية لدى الأفراد ولاشك أن أزمة الجوع تمثل أحد التهديدات الأساسية للنظم في العديد من الدول، خاصة الدول النامية ويوجد كثير منها في إفريقيا. أما أن أحد أبعاد المشكلة في الدول المتقدمة يتمثل في عدم توافر الغذاء المناسب لجماعات عرقية بعينها أو المهاجرين إليها . وتتجسد مشكلة الجوع في العالم جراء ارتفاع السكان، حيث يُشكل التزايد السكاني مع الضغط وجود 800 مليون نسمة في العالم يُعانون من الجوع والفقر. (الظالمي، 2015، ص4) ومن الإنتاج المحلي، لجميع المواطنين بغض النظر عن مستوياتهم المعيشية. كان لقيود الدوام والاستمرارية في التعريف، تلافي النقص المحتمل والتذبذب من الغذاء بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية، وأما قيد الوفرة من الإنتاج المحلي فهو إشارة إلى ضرورة الاكتفاء الذاتي، وتجاوز الأزمات الخارجية والضغطات الأجنبية التي تهدد الأمن الغذائي الوطني فتجعله في دائرة الخطر. (فوزي، 2017، ص30) ولم تكن فكرة البعد الغذائي في إطارها العام، وليدة الوقت الحاضر بل كانت جزءاً من استراتيجيات الدول وأخذت شكلاً متميزاً فترة الحرب العالمية الثانية، عندما وضعت الدول المتحاربة ضمن سياساتها السياسية والعسكرية، ضرورة توفير استراتيجي ضخم من المواد الغذائية لتدارك حالات الضيق والأزمات المحتملة، بسبب الحرب أو الحصار ولا تزال هذه الدول تحتفظ برصيد ضخم من الحبوب حتى الوقت الحاضر، رغم ظواهر الأمن الغذائي في العراق المشكلات والحلول من الغذائي في العقدين الأخيرين بفعل معايير خاصة، كالنمو السكاني المطرد وما ترتب عليه من طلب متزايد من المواد الغذائية، أو إشغال مساحات إضافية من الأرض للسكن والأعمار غالباً ما تكون على حساب الأرض الزراعية المعدة لإنتاج المواد الغذائية. ودية مساحة الأرض الزراعية، قياساً بالتزايد السكاني، وثبات معدلات إنتاجية الهكتار الزراعي، ونقص المياه اللازمة، بسبب التغييرات السكانية والبيئية وتأثيرات العوامل السياسية والدولية، هذه الأمور جعلت من مشكلة الأمن الغذائي، مشكلة عامة لا تفرق بين مجتمع وآخر وبين أمة وأخرى. إن الواقع الزراعي محكوم حالياً بعدة عوامل . مثل واقع النظام السياسي حيث يعيش العراق نظاماً سياسياً لا يتلاءم مع مشاريع التنمية الزراعية الحديثة وبرامج الاكتفاء الذاتي، وطبيعة الأرض والمياه حيث تعاني الأرض الزراعية في الوقت الحاضر من انحسار كبير في المساحة المزروعة، يرافقه انخفاض في عائدية الهكتار الزراعية، مع ارتفاع في ملوحة التربة، مع ندرة في كميات المياه المستعملة ونقص في مشاريع البزل والتصريف، هذه المشكلات هي حصيلة تراكم أخطاء سابقة تتطلب جهوداً استثنائية لمعالجتها.

أما الوضع الاجتماعي والتركيبية السكانية وتدني المستوى العلمي والتقني فالعراق يعيش وضعاً اجتماعياً لا يبعث على التفاؤل، بفعل الحروب المتواصلة والتي استوعبت جيلاً كاملاً من المواليد، فأثرت بشكل لا يقبل الشك على نفسية المواطن وقدراته الإبداعية إن مستقبل الأمن الغذائي، يعتمد بشكل كلي على تحقيق خطوات سابقة، لا يُمكن لقفز عليها، هذه الخطوات تجاوزتها بلدان أخرى أو كادت، فحق لها التكلم عن الأمن الغذائي، أما في العراق فمستقبل الأمن الغذائي مرهون بتحقيق إصلاح عام، من خلال خطط تنموية شاملة في ظل استقرار سياسي واجتماعي. (عبد الخالق، 2015، ص40)

7- **البعد البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية، البعد البيئي يهدف إلى حماية البيئة وضمان سلامتها لدعم الحياة. يشمل منع الأضرار البيئية الناتجة عن العمليات العسكرية والتصدي للتهديدات البيئية التي تؤثر على الأمن والاستقرار. يُعتبر الأمن البيئي جزءاً من الأمن الوطني والإقليمي، ويتضمن الحفاظ على مصادر الطاقة والتصدي للمخاطر البيئية يُعتبر الأمن البيئي قضية أساسية تحكم سياسات القوى الدولية، حيث يؤثر على الاستقرار والأمن الوطني والإقليمي. يُمكن الاتصال بالقوات الخاصة بالوضع البيئي في المملكة العربية السعودية عبر الرقم 911 في مناطق مكة المكرمة، الرياض، والشرقية، ورقم 999 في بقية المناطق. (موقع انترننت،

<https://www.perplexity.ai/search/00aa94f9-ff13-4e88-8918-d868d4a369af?s=m>

#### رابعاً: تحديات وتداعيات الامن المجتمعي في العراق

ان التحديات التي تعوق وتعرقل تحقيق الأمن المجتمعي في العراق عديدة وهي تقف عائقاً أمام تحقيق الأمن المجتمعي، ومنها ما يلي:

- 1- الجريمة: بأشكالها المختلفة، مثل جرائم الاعتداء على النفس، وجرائم الاعتداء على الممتلكات، والجرائم المنافية للأخلاق، وغير ذلك من أشكال.
- 2- الغلو: أي تجاوز الاعتدال، والذي يقود إلى التطرف واعتناق الأفكار التكفيرية، واعتقاد المتطرف بأنه يحتكر الحقيقة، الأمر الذي يولد الأحقاد ويؤدي إلى الانقسامات الحادة داخل المجتمع الواحد، وتقضي على التماسك الاجتماعي.
- 3- المخدرات: بآثارها السلبية على المدمن وانعكاساتها على أسرته، وعلى المجتمع ككل من حيث تبيد طاقاته، وكون هذه الآفة تمثل حاضنة لارتكاب المدمن للجرائم تحت تأثيرها.
- 4- الفقر: إن الفقر يُعتبر من أبرز المشكلات المجتمعية والاقتصادية المساهمة في بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام، والتعامل بالجريمة بكل أبعادها، وتشير العديد من الدراسات إلى أن الفقر يشكل بيئة مناسبة للانحراف المجتمعي الذي يهدد قيم المجتمع ويشكل إخلالاً في توازن بنيته المجتمعية.
- 5- البطالة: تُعرّف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادراً على العمل، ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين، وتُعتبر مشكلة البطالة من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية، وهناك علاقة طرية بين زيادة معدل البطالة ومعدل الاستقرار في المجتمع.
- 6- غياب العدالة المجتمعية وعدم تكافؤ الفرص، تُعرّف العدالة المجتمعية بأنها نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى إزالة الفروق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، إذ إنها تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيارات المجتمع للجميع من خلال إعادة توزيع

الدخل، وتكافؤ الفرص، فإذا لم يتم تحقيق العدالة المجتمعية يتولد لدى الفرد إحساس بالظلم والتهميش والاعترا ب، وعدم وجود حقوق لديه في مجتمعه.

٧- عدم وجود مؤسسات وطنية قادرة على توظيف دورها في إقامة مجتمع آمن.  
٨- غياب مؤسسات إعلامية وطنية رسمية وغير رسمية، وضعف أو فشل دورها في تحقيق الأمن المجتمعي.

٩- الإشاعة: إن الإشاعة هي مجموعة أخبار زائفة تفتقر إلى مصدر موثوق، وتنتشر في المجتمع بشكل سريع ويتم تداولها بين الناس ظناً منهم أنها أخبار صحيحة، وتؤثر الإشاعة بشكل مباشر على الأمن المجتمعي، وازداد تأثيرها مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، فالإشاعة تمثل حرباً نفسية مدمرة للفرد والمجتمع، وهي أداة فتنة تقود إلى انقسام فئات المجتمع. (مشاقبة،

<https://share.google/vwid>، 2020

### الاستنتاجات

١- ضعف البناء المؤسسي في المرحلة الانتقالية أي إن قرارات مثل حلّ الجيش ومؤسسات الدولة بعد دخول الولايات المتحدة إلى العراق عام 2003 أحدثت فراغاً مؤسسياً ساهم في إرباك عملية بناء الدولة.

٢- ترسيخ الفيدرالية كخيار دستوري وعزز دستور 2005 مبدأ الفيدرالية، مما أعطى صلاحيات واسعة للأقاليم، خصوصاً إقليم كردستان، وهو ما أسهم في إعادة توزيع السلطة لكنه خلق أحياناً توترات بين المركز والأطراف.

٣- تأثير الانقسام السياسي على التشريع والتنفيذ وأدى غياب التوافق المستدام بين الكتل السياسية إلى تعطل العديد من التشريعات المهمة وتأخر تشكيل الحكومات في أكثر من دورة انتخابية.

٤- تنامي دور الفاعلين غير الحكوميين وبرزت قوى مسلحة وسياسية خارج الإطار التقليدي للدولة، مما أضعف احتكار الدولة للسلاح وأثر على هيبتها.

٥- تكرار الأزمات الحكومية ومنذ 2003، شهد العراق أزمات متكررة في تشكيل الحكومات أو سحب الثقة منها، مما يعكس هشاشة النظام السياسي في مرحلته الانتقالية.

٦- تحوّل مفهوم الأمن من أممي بحث إلى أممي-اجتماعي أي لم يعد الأمن مرتبطاً فقط بالاستقرار العسكري، بل أصبح يشمل الأمن الاقتصادي، والخدماتي، والصحي، خاصة بعد الأزمات المتكررة.

٧- آثار الإرهاب بعيدة المدى خلف صعود تنظيم الدولة الإسلامية أثاراً نفسية واجتماعية عميقة، من بينها فقدان الثقة وتفكك بعض الروابط المجتمعية في المناطق المتضررة.

٨- النزوح الداخلي وتحديات الاندماج وأدت موجات النزوح بعد 2014 إلى ضغوط اقتصادية واجتماعية، ما أثار على التماسك المجتمعي في المدن المستقبلة للنازحين.

٩- تزايد وعي الشباب بالإصلاح السياسي وعكست احتجاجات تشرين تحوّلًا في الوعي المجتمعي، حيث برزت مطالب عابرة للطائفية تركز على الهوية الوطنية ومحاربة الفساد.

10- الفساد كعامل مهدد للأمن المجتمعي ويُعد الفساد الإداري والمالي أحد أبرز التحديات، إذ يؤثر في تقديم الخدمات ويعمّق فجوة الثقة بين المواطن والدولة.

## التوصيات:

- 1- إجراء إصلاحات دستورية مدروسة أي مراجعة بعض مواد دستور 2005 بما يحقق توازناً أوضح بين السلطات ويحد من الأزمات المتكررة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، خاصة مع إقليم كردستان.
- 2- إصلاح النظام الانتخابي وتطوير قوانين الانتخابات لضمان تمثيل عادل، وتقليل تأثير المال السياسي، وتعزيز ثقة المواطنين بالعملية الديمقراطية.
- 3- تقليص المحاصصة السياسية تدريجياً والانتقال من مبدأ التوازن الطائفي إلى مبدأ الكفاءة والمواطنة في اختيار القيادات الإدارية والسياسية.
- 4- تعزيز استقلال القضاء ودعم السلطة القضائية مادياً وقانونياً لضمان حياديتها في مكافحة الفساد وحسم النزاعات السياسية.
- 5- حصر السلاح بيد الدولة ووضع استراتيجية وطنية واضحة لضمان احتكار الدولة للقوة، وتعزيز هيبة المؤسسات الأمنية.
- 6- تعزيز اللامركزية الإدارية الرشيدة ومنح المحافظات صلاحيات أوسع في إدارة شؤونها بما يخفف الضغط عن الحكومة المركزية.
- 7- تنظيم العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية ووضع آليات دستورية أكثر وضوحاً لتجنب الانسداد السياسي وتأخر تشكيل الحكومات.
- 8- إعادة تأهيل المناطق المتضررة من الإرهاب وتكثيف مشاريع الإعمار في المدن التي تضررت خلال سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، لضمان عودة الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
- 9- برامج المصالحة الوطنية الشاملة وإطلاق مبادرات حوار مجتمعي بين مختلف المكونات لترميم الثقة وتعزيز السلم الأهلي.
- 10- دعم الشباب وخلق فرص عمل وتقليل البطالة بين الشباب عبر مشاريع تنموية، خاصة بعد الحراك الذي شهدته احتجاجات تشرين، والتي ركزت على فرص العمل ومحاربة الفساد.
- 11- تعزيز دور التعليم في بناء المواطنة وتطوير المناهج الدراسية لترسيخ قيم التعايش، والهوية الوطنية، واحترام القانون.
- 12- مكافحة الفساد بآليات عملية وإنشاء هيئات رقابية فعّالة وتطبيق مبدأ الشفافية في إدارة المال العام.

## المصادر:

- 1- الأبراهيمي، ياسمين حاتم، (2018) دور الامن المجتمعي في انسجام مكونات المدينة المنورة خلال قيادة النبي محمد لها، الجزء 3، العدد 30، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، على الرابط الإلكتروني: <https://doi.org/10.31185/lark.vo13>
- 2- أبو الدوح، خالد كاظم (2021) الامن الصحي، مركز البحوث الامنية جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.
- 3- الأسرج، حسين عبدالمطلب (2018)؛ دور مؤسسة الوقف في تحقيق الامن الاقتصادي، الناشر للطباعة والنشر، الإمارات المتحدة.

- ٤- الأسود، شيعان الطاهر (2003)، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- ٥- البلتاجي، سارة (2016)، الامن الاجتماعي- الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- ٦- الجازي، علي سويلم (2021)، الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق الامن الاجتماعي، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
- ٧- حسين، حامد يحيى (2021)، الامن الصحي في دول الخليج العربي والتحديات والفرص، دار الذاكرة للنشر والتوزيع، السعودية.
- ٨- الدين، صلاح زين (2011)، اهمية الامن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر.
- ٩- الضالمي، رشيد باني شنان (2015)، الامن الغذائي في العراق (المشكلات الحلول)، مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة، جامعة المثنى
- ١٠- الطيب، مولود زايد (2007) علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، المغرب.
- ١١- العادلي، حسين درويش، (2004) نحو عراق جديد، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق.
- ١٢- عبد الخالق، جودة، وكريمة كريم، (2015) الامن الغذائي العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- ١٣- عتريسي، جعفر، (2004) العراق في قلب الاعصار: سقوط بغداد والتحويلات الكبرى اول معالم الشرق الأوسط الكبير، دار المحجة البيضاء، بيروت.
- ١٤- العمارات، فارس محمد (2020)، الامن الانساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الجزائر.
- ١٥- فوزي، امال عبدالله (2017)، الامن الغذائي، الجنادرية للنشر والتوزيع.
- ١٦- الفزويني، محسن باقر محمد، مقومات الامن المجتمعي، على الرابط الالكتروني: <https://abu.edu.iq/research/articles/6375>
- ١٧- مجموعة من الباحثين (2011)، سوسيولوجيا المعرفة (جدلية العلاقة بين المجتمع والمعرفة الدينية، ط1، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت.
- ١٨- المدني، خليل عبدالله (2013)، مفهوم التوعية الامنية، الحلقة العلمية حول التوعية الامنية، رؤية مستقبلية، الرياض.
- ١٩- المدني، نبيل، (2011) الامن الاجتماعي بنظرة فلسطينية، العدد 5، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق، على الرابط الالكتروني: <https://doi.org/10.31185/lark>
- ٢٠- مشاقية، امين، الامن المجتمعي: المعنى، الابعاد، والتحديات، نشر بتاريخ، 2020/11/26، على الرابط الالكتروني: <https://share.google/vwid>
- ٢١- موقع الالكتروني، <https://mawdoo3.com>
- ٢٢- موقع الكتروني، <https://mawdoo3.com>
- ٢٣- موقع الكتروني، <https://www.perplexity.ai/search/00aa94f9-ff13-4e88-8918-d868d4a369af?s=m>
- ٢٤- موقع الكتروني، <https://www.perplexity.ai/search/Bu0MZAcDRfS7b1jzCcQCZA?s=m#06ed0c64-0703-45f4-bb6f-58f309c40264>
- ٢٥- وناسي، سهام، (2021)، الأمن الاجتماعي وجائحة كورونا، مجلة الإحياء.

## المصادر الاجنبية :-

1- John Bayart (1986, Civil Society: Theory, History, Comparison. London: Polity )

## المصادر العربية المترجمة :-

1. Al-Madani, Nabil, (2011) Social Security from a Palestinian Perspective, Issue 5, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences, University of Wasit, Iraq, available online at: <https://doi.org/10.31185/lark>.
2. Al-Ibrahimi, Yasmin Hatem, (2018) The Role of Community Security in the Harmony of Medina's Components During the Prophet Muhammad's Leadership, Part 3, Issue 30, Lark Journal of Philosophy, Linguistics, and Social Sciences, available online at: <https://doi.org/10.31185/lark.vo13>.
3. Al-Aswad, Shabaan Al-Taher (2003), Political Sociology: Issues of Political Violence and Revolution, Egyptian-Lebanese House, Cairo.
4. Al-Tayeb, Mouloud Zayed (2007) Political Sociology, National Library, Morocco.
5. Atrissi, Jaafar (2004) Iraq in the Eye of the Storm: The Fall of Baghdad and Major Transformations, the First Signs of the Greater Middle East, Dar al-Mahajjah al-Bayda, Beirut.
6. Al-Adli, Hussein Darwish (2004) Towards a New Iraq, General Cultural Affairs House, Iraq.
7. Al-Asraj, Hussein Abdul-Muttalib (2018) The Role of Waqf Institutions in Achieving Economic Security, Publisher for Printing and Publishing, United Arab Emirates.
8. Wanasi, Siham (2021) Social Security and the Coronavirus Pandemic, Al-Ihya Magazine.
9. Al-Madani, Khalil Abdullah (2013) The Concept of Security Awareness, Scientific Seminar on Security Awareness: A Future Vision, Riyadh.
- 10- A group of researchers (2011), Sociology of Knowledge (The Dialectic of the Relationship between Society and Religious Knowledge), 1st ed., Al-Ghadir Center for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
- 11- Website: <https://mawdoo3.com>.
- 12- Al-Jazi, Ali Suwailim (2021), Community Policing and its Role in Achieving Social Security, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- 13- Al-Qazwini, Mohsen Baqir Muhammad, The Foundations of Community Security, available at: <https://abu.edu.iq/research/articles/6375>.
- 14- Al-Amarat, Fares Muhammad (2020), Human Security in the Age of Globalization, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Algeria.

- 15- Al-Din, Salah Zein (2011), The Importance of Economic Security in Achieving Social Peace, Faculty of Law, Tanta University, Egypt.
- 16- Website: <https://mawdoo3.com>.
- 17- Hussein, Hamed Yahya (2021), Security Health in the Arab Gulf States: Challenges and Opportunities, Dar Al-Thakira for Publishing and Distribution, Saudi Arabia.
- 18- Website,  
<https://www.perplexity.ai/search/Bu0MZAcDRfS7b1jzCcQCZA?s=m#06ed0c64-0703-45f4-bb6f-58f309c40264>.
- 19- Abu Al-Duh, Khalid Kazem (2021) Health Security, Center for Security Research, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh.
- 20- Al-Baltaji, Sarah (2016) Socio-economic Security and Active Citizenship in Egyptian Society, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar.
- 21- Al-Dhalimi, Rashid Bani Shanan (2015) Food Security in Iraq (Problems and Solutions), Center for Studies of the Badia and Lake Sawa, Al-Muthanna University.
- 22- Fawzi, Amal Abdullah (2017) Food Security, Al-Janadriyah Publishing And distribution.
- 23- Abdel-Khaleq, Joudah, and Karima Karim, (2015) Arab Food Security, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar.
- 24- Website, <https://www.perplexity.ai/search/00aa94f9-ff13-4e88-8918-d868d4a369af?s=m>.
- 25- Mashaqia, Amin, Community Security: Meaning, Dimensions, and Challenges, published on 26/11/2020, at the following link: <https://share.google/vwid>.